

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٨٣٦**

الاثنين ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد فيتيغ	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد جوكوف
	أذربيجان	السيد مهديف
	باكستان	السيد أحمد
	البرتغال	السيد موررايس كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	الصين	السيد تيان لن
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد أرو
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المغرب	السيد لوليشكي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	الهند	السيد كومار
	الولايات المتحدة الأمريكية	السدة رايس

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

1251065 (A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كوت ديفوار إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد جيفري فيلتمان، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد جيفري فيلتمان.

السيد فيلتمان (تكلم بالإنكليزية): تشكل أوجه لضعف المتجذرة التي تمتد عبر منطقة الساحل الواسعة في أفريقيا مسألة تثير قلقا متزايدا لشعوب وحكومات المنطقة، فضلا عن المجتمع الدولي ومجلس الأمن على نطاق أوسع. وينبغي أن يكون التصدي للتهديدات والتحديات عبر الحدود والدول وحلها على أساس تعاوني وشامل. وعليه، يسرني موافاة المجلس اليوم بالمعلومات عن التقدم المحرز في وضع استراتيجية إقليمية متكاملة لمنطقة الساحل، تشمل الأمن والحوكمة والتنمية وحقوق الإنسان والأبعاد الإنسانية، على النحو الذي طلب من الأمين العام في القرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢)، الذي اعتمد في ٥ تموز/يوليه.

وأود أن أؤكد أولا وجود بعض التحديات الرئيسية في المنطقة، وهي تحظى باهتمام متجدد نتيجة للأزمة المعقدة المثيرة للقلق العميق في مالي. ومع ذلك، فإن عوامل القلق التي تمزق النسيج الاجتماعي والسياسي اليوم في مالي لا تقتصر على هذا البلد وحده. فقد اتسمت منطقة الساحل على الصعيد السياسي منذ فترة طويلة بعدم الاستقرار وتغيير الحكومات بطريقة غير دستورية على نحو دوري. وتتضح هشاشة الدولة أيضا في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، نظرا لمحدودية قدرة السلطات على تقديم الخدمات الأساسية وإضفاء الطابع المؤسسي على الحوار. وتعاني دول الساحل على الصعيد الاقتصادي من الفقر المدقع، في حين تحتل مستويات التنمية البشرية أدنى المعدلات في العالم. وتعاني المنطقة من الناحية الاجتماعية من تصدعات عميقة جراء الانقسامات الاجتماعية في بعض بلدانها. واندلعت الانتفاضات السياسية في هذه البلدان على أسس عرقية، بما في ذلك ثورات الطوارق المتعاقبة في النيجر ومالي والصراعات السياسية في موريتانيا. وفي حين تدرك الدول الحاجة إلى التعامل مع قطاعات واسعة من السكان لرأب الصدع الاجتماعي الذي يقسم فيما بينهم، فقد ثبتت صعوبة تحقيق ذلك الهدف في سياق ضعف المؤسسات والفساد والتهميش.

والتحديات في منطقة الساحل ليست سياسية فحسب، بل تشمل أيضا تشمل مجالات الأمن والمرونة افي المجال الإنساني وحقوق الإنسان. وتشكل الحدود الطويلة التي يسهل اختراقها في منطقة الساحل تحديا أمنيا كبيرا لأنها تيسر أنشطة الجماعات الإجرامية والإرهابية عبر الوطنية، وخاصة في المناطق النائية التي تدار بشكل سيئ. وتيسر الحدود التي يسهل اختراقها أيضا الاتجار بالمخدرات والأسلحة والأشخاص. وإلى جانب آثار الصراعات المسلحة الداخلية المستمرة، فإن هذه التهديدات المتنوعة تضعف التنمية الاقتصادية.

وتنجم التحديات المتعلقة بحقوق الإنسان في المنطقة عن مزيج من الضعف في سيادة القانون والاستبعاد والتمييز

الاجتماعيين منذ فترة طويلة. وقد عانت بلدان المنطقة على نحو تقليدي من ضعف نظم حماية حقوق الإنسان، إذ يفتقر القضاء في كثير من الأحيان للاستقلال أو يتسم بنقص الموارد. وهناك نقص في المساءلة بينما تستشري الممارسات التمييزية ضد المرأة والأقليات على نطاق واسع.

ولا تستطيع الأسر والمجتمعات المحلية في كثير من الأحيان تحمل الأضرار الناجمة عن صدمات التغير المناخي وصدمات السوق المتعددة. وبالنسبة للفئات الأشد ضعفا فإن استراتيجيات البقاء أثناء الأزمات الحادة تشمل بيع الأصول، وخصوصا الثروة الحيوانية ووقف تعليم الأطفال، إلى جانب الحد من كمية وجودة الغذاء والحبوب المستهلكة التي قد تستخدم بذورا لموسم الزراعة القادم. وعلى الرغم من أن الاستراتيجيات من هذا القبيل قد تساعد في إنقاذ حياة البعض، فهي تعرّض للخطر قدرة الأسر على إعادة البناء عقب الأزمة وتكون لها آثار باقية على نمو الأطفال. ولكسر هذه الدوامة السلبية، فمن الضروري وضع البرامج التي تدعم الأسر الأكثر عرضة للأزمات الإنسانية حتى تتمكن من امتصاص الصدمات بشكل أفضل، وإعادة البناء بعد الأزمة، ودعم التحول الاجتماعي في الأجل الطويل عبر التعليم وتنويع سبل العيش.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتذكير المجتمع الدولي بالمحنة الإنسانية التي يعانيها شعب منطقة الساحل. وحالة الطوارئ التي تواجهها المنطقة هذا العام هي الثالثة من نوعها بهذا الحجم منذ عام ٢٠٠٥. وتشير التقديرات إلى أن الأشخاص المعرضين لخطر انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٢ يزيد عددهم عن ١٨ مليون شخص بينما يتعرض أكثر من مليون طفل في المنطقة لخطر المعاناة من سوء التغذية الحاد.

وقد تخف حدة انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في تشرين الثاني/أكتوبر بحلول موسم الحصاد الأول وما سيعقبه من انخفاض في أسعار المواد الغذائية، غير أن العديد من الأسر ستظل تعاني من تداعيات الأزمة. ولابد من بذل مزيد من الجهود أثناء موسم الأمطار الجاري، فقد شهدنا مثلا ازديادا في عدد الحالات المبلغ عنها من حالات الكوليرا والملاريا.

وبالنظر إلى حالات الطوارئ المتعددة والمتكررة التي تواجهها المنطقة، من الأهمية بمكان أن يلتزم المجتمع الدولي بمعالجة فعالة للأسباب الكامنة الهيكلية لأوجه الضعف في منطقة الساحل. وبينما تواصل الوكالات الإنسانية تقديم المساعدات لإنقاذ الأرواح وتلبية أشد الاحتياجات، فإننا سنروم أيضا وبشكل جماعي إعادة بناء الأصول، وتعزيز سبل كسب الرزق، وتقوية الحماية الاجتماعية، توفير فرص الحصول على الخدمات الأساسية بدون أي شكل من أشكال التمييز. وبإيجاد الموارد الكافية والمستدامة، سنتمكن من توطيد المكاسب التي تحققت من خلال هذه التدابير المختلفة.

وفي هذا السياق، عملت المنظمات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في دكار، بما في ذلك مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وفريق المديرين الإقليميين ، و والمنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية، بالتعاون مع المقر، على وضع استراتيجية متكاملة للاستجابة في منطقة الساحل، تركز على التحديات الإنسانية والإنمائية وتروم تعزيز قدرة المجتمعات المحلية في المنطقة على مواجهة الأزمات.

وتشكل الاستراتيجية المتكاملة إطارا مفاهيميا وأولويات استراتيجية لتوجيه انخراط الأمم المتحدة في منطقة الساحل على الصعيد الإقليمي، وتضع الأساس لإجراء مشاورات مع المنظمات الإقليمية، والحكومات والأطراف الفاعلة في المنطقة. وستكون الاستراتيجية شاملة من حيث نطاقها، ووقائية من حيث طابعها، وتحترم واجبات الدول في مجال حقوق الإنسان على الصعيد الدولي، وستعزز الآليات القائمة في المنطقة. وللاستراتيجية طابع إقليمي لأن التحديات السياسية والأمنية مترابطة، ولأن الشواغل الأمنية لا يمكن معالجتها بمعزل عن

غيرها من الشواغل، ولأن بناء القدرة على مواجهة في المجال الاقتصادي لا تقتصر على المجتمعات المحلية فحسب، بل تشمل بناء قدرات المنطقة برمتها على مواجهة الصدمات المتعلقة بالمناخ والسوق. وهكذا، سينصب تركيز الاستراتيجية على المجالات يمكن فيها للأمم المتحدة المشاركة في معالجة المسائل الإقليمية أو العابرة للحدود والإسهام على أكمل وجه في تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. وستستند أوجه المشاركة على الملكية الوطنية والاحتياجات الإقليمية، في إطار تبادل سلس مع الشركاء المنفذين والدول الأعضاء في منطقة الساحل.

ومن بين المجالات الاستراتيجية المهمة للمشاركة التي يمكن للأمم المتحدة أن تأتي فيها بقيمة مضافة إنشاء محفل يناقش فيه الشركاء الإقليميون والدوليون استراتيجياهم لمنطقة الساحل وينسقونها. كما نعتقد أن الأمم المتحدة يمكن أن تقدم الخبرات وتدعم تبادل التجارب على الصعيد الوطني لإيجاد أوجه التآزر فيكما يتعلق بالحد من مخاطر الكوارث، والإنتاج الزراعي وتغيير أنماط الرعي، وشبكات الأمان الاجتماعية، والاستدامة البيئية وإدارة المياه.

ويمكننا أن نعزز المصالحة والوساطة والتحكيم، بما في ذلك من خلال تعزيز القدرات المحلية والإقليمية على منع نشوب التوترات عبر الحدود والتوسط لحل الصراعات المحلية. ويمكننا أن نقدم المساعدة على وشع الاستراتيجيات والنهج المتكاملة على الصعيد الإقليمي لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، بما في ذلك من خلال توفير الخبرات فيما يتعلق بوضع الأطر القانونية والمؤسسية واتخاذ التدابير لمكافحة غسل الأموال. ومن المهم أن نتمكن من تقديم المساعدة في وضع النهج الإقليمية المنسقة لمواجهة انتشار الأسلحة وتحسين إدارة الحدود وتعزيز التعاون.

ولدى تنفيذ هذه التدابير كافة، ستدرج الاستراتيجية على نهج قائم على حقوق الإنسان يشمل المبادئ التي لا يمكن التفاوض عليها المتمثلة في احترام المشاركة وعدم التمييز والمساءلة. وينبغي التشديد على أن خطة تنفيذ الإستراتيجية يتعين أن تنبثق من عملية واسعة النطاق من المشاورات والمناقشات وبناء التوافق في الآراء مع الشركاء الوطنيين والدوليين لإيجاد روح للملكية الجماعية.

وبينما ستساعد الإستراتيجية الإقليمية المتكاملة لمنطقة الساحل الأمم المتحدة على العمل باعتبارها كيانا واحدا في المنطقة، من الأهمية بمكان أن نقر بأهمية التنسيق مع شركاء منطقة الساحل المهمين الآخرين. وتتطلع الأمم المتحدة إلى العمل معهم في تنفيذ الإستراتيجية، بالاستفادة من المبادرات القائمة فعلا لتقديم الدعم الدولي المتسق والمنسق إلى شعوب ودول منطقة الساحل. وعلى نحو خاص، تتطلع الأمم المتحدة إلى بناء أوجه التناغم مع الاتحاد الأوروبي في تنفيذ إستراتيجيته المعنية بالأمن والتنمية في منطقة الساحل. وننوي مواصلة العمل مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غريب أفريقيا، وتعزيز خطتي عملهما بشأن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة. ونتطلع إلى المشاركة مع المنظمات دون الإقليمية الأخرى والشركاء الثنائيين بشأن تنفيذ الإستراتيجية، بما في ذلك من خلال التعاون مع الحكومات الوطنية في تنفيذ برامجها، مثل الإستراتيجية الوطنية للنيجر بشأن مكافحة الإرهاب، والأمن والتنمية، أو إستراتيجيتي موريتانيا للأمن الغذائي والمجال الإنساني.

وفي إطار هذه العملية التشاورية، ينوي الأمين العام أن يستضيف اجتماعا رفيع المستوى بشأن منطقة الساحل في ٢٦ أيلول/سبتمبر، على هامش الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. والهدف الرئيسي للاجتماع هو عرض، بصورة عامة، إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل، وحشد الدعم الدولي لتنفيذها. كما سيقيم الاجتماع التطورات الأخيرة في منطقة الساحل، وينظر في الجهود الحالية على

الصعد الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي للتحديات المتعددة التي تواجهها المنطقة. وعلاوة على ذلك، سيروم الاجتماع إعادة تنشيط الاستجابة الدولية لطلبات المساعدة التي قدمتها الحكومات في منطقة الساحل ووكالات الأمم المتحدة بغية تلبية أشد احتياجات السكان. والأمين العام على يقين بأن مسألة منطقة الساحل تتطلب تركيز الاهتمام والمتابعة، وهو لا يزال يدرس الكيفية التي يمكننا أن نفعل بها ذلك على أكمل وجه.

وفي الختام، أناشد أعضاء المجلس والمجتمع الدولي قاطبة دعم جهود الأمم المتحدة في تعزيز الإستراتيجية الإقليمية المتكاملة، فضلا عن تأييد النداء الإنساني. ويمكنني أن أؤكد للمجلس أن الأمم المتحدة ستظل ملتزمة ببناء قدرات دول منطقة الساحل على كفالة الأمن والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد فيلتمان على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

السيد بامبا (كوت ديفوار) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر. وأود أن أشكر وكيل الأمين العام للشؤون السياسية على عرضه الشامل والمشجع للغاية. وعلى غرار ما أعرب عنه، نعلق آمالا كبيرة على الاجتماع الرفيع المستوى المقبل بشأن منطقة الساحل، الذي سيعقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

لقد أخذت الكلمة بصفتي ممثلا لرئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأود أن أركز على الحالة في مالي.

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمت إلى المجلس بشأن الحالة في مالي (أنظر S/PV.6820) ، وقعت تطورات جديرة بالذكر. فقد عاد الرئيس المؤقت، السيد ديونكوندا تراوري، إلى مالي في ٢٧ تموز/يوليه، بتيسير من وسيط الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وفي ٢٩ تموز/يوليه، وجه خطابا إلى الأمة وعد فيه بتيسير تشكيل حكومة وحدة وطنية، وحث أبناء مالي على الترحيب بدعم الجماعة الاقتصادية، والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بغية حل الأزمتين في مالي.

وعلى هامش مراسم دفن رئيس غانا الراحل جون إيفيتز عطا ملز التي جرت في ١٠ آب/أغسطس بأكرا، حث رؤساء دول الجماعة الاقتصادية السلطات المالية على تشكيل حكومة وحدة وطنية دون مزيد من التأخير. بالإضافة إلى ذلك، ذكروا أن وجود رئيس المجلس العسكري السابق في أي من أجهزة الحكومة لن يكون مقبولا للجماعة. وتم تمرير الرسالة إلى السلطات المالية.

في ٢٠ آب/أغسطس، أعلن رئيس الوزراء في نهاية المطاف عن تشكيل حكومة وحدة وطنية تتألف من ٣٢ وزيرا، كما طلبت هيئة رؤساء الدول والحكومات للجماعة وأحدث تشكيل الحكومة الجديدة ردود فعل متباينة داخل مالي والمجتمع الدولي، فيما يتعلق بتمثيلها الحقيقي للتنوع في مالي.

كما ينبغي ملاحظة أنه لم يحرز أي تقدم يذكر حتى الآن في تنفيذ خريطة الطريق المؤدية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وذات مصداقية خلال الفترة الانتقالية، ويعود ذلك إلى حد كبير للحالة الأمنية غير المستقرة في الشمال واستمرار قوى هامشية في باماكو مقاومة التنفيذ السلس للترتيبات الانتقالية.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، انتهز المتمردون والجماعات الإرهابية في شمال مالي الحالة الأشبه بالشلل السياسي في باماكو لتعزيز مواقعهم. في ١ أيلول/سبتمبر، استولى متطرفون إسلاميون من حركة الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا على بلدة دوينتزا الاستراتيجية التي تبعد نحو ١٧٠ كيلومترا عن

موبتي، وهي آخر مدينة رئيسية مرابطة تسيطر عليها الحكومة قبل دخول الأراضي التي يسيطر عليها المتمردون.

وفي تطور آخر وقع في ٨ أيلول/سبتمبر، زعم أن القوات الحكومية الفاقدة أعصابها أطلقت النار على ١٦ من الدعاة غير المسلحين التابعين لجماعة الدعوة – بعضهم من موريتانيا – وأردتهم قتلى في مدينة ديابلي الواقعة وسط البلاد معتقدة خطأً أنهم تابعون لمليشيا حركة الوحدة و الجهاد في غرب أفريقيا.

أخيراً وجه الرئيس تراوري خطاباً رسمياً بطلب المساعدة إلى دول الجماعة الإقتصادية لغرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل الحفاظ على سلامة الأراضي الموريتانية بعد مداولات مطولة بين بعثة دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للتقييم الفني ولجنة رؤساء أركان الدفاع والسلطات العسكرية والمدنية في مالي، في ١ أيلول/سبتمبر. وعممت تلك الرسالة على أعضاء المجلس من خلال رئيسه.

بالرغم من أن هذه التطورات الجديدة كانت موضع ترحيب, إلا أنها كانت دون توقعات سلطات دول الجماعة الاقتصادية ذلك لأن الطلب استبعد وجود بعثة القوة الاحتياطية التابعة إلى الجماعة الاقتصادية إلى مالي بباماكو في المرحلتين الأولي والثانية من عملية الانتشار، أي، للمساعدة في تأمين المؤسسات الجمهورية خلال الفترة الانتقالية والمساعدة على إعادة تنظيم وتدريب القوات المالية. وبدلاً عن ذلك أقتصر الطلب على مساعدة محدودة في توفير المعدات والمساعدات اللوجستية والمخابراتية في هاتين المرحلتين و لم يشمل السماح بانتشار القوات إلا في المرحلة الثالثة أي تحقيق السلامة الإقليمية لمالي.

وفي غضون ذلك طلب رؤساء دول الجماعة الذين حضروا مراسم التشييع في غانا التي أشرت إليها إلى الرئيس ألفا كوندي رئيس غينيا تأخير الإفراج عن شحنة من المعدات العسكرية المستوردة من قبل الرئيس السابق امادو توماني توري إلى مالي، في انتظار توضيحات حول الحالة السياسية في باماكو.

تحقيقا لهذه الغاية، أوفد رئيس السلطة وفداً عسكرياً وسياسياً رفيع المستوى من دول الجماعة إلى كوناكري بقيادة مفوض الشؤون السياسية والعسكرية وضم مسؤولين عسكريين من مالي من أجل التفاوض بشأن نقل آمن للشحنة من السفينة إلى منشأة تخزين آمنة تحت سيطرة السلطات الغينية، مع تحمل الجماعة الاقتصادية تكلفة غرامات التخزين.

اغتنمت العناصر الأكثر تطرفاً في المجلس العسكري السابق بقيادة الملازم أمادو كوناري والكابتن ماريكو بكاري، والقوات الهامشية في مالي الفرصة بمقتضى التطورين الأخيرين لإطلاق حملة تشهيرعلى الجماعة الاقتصادية وغينيا في وسائط الإعلام الموالية للانقلابيين وفي أوساط منظمات المجتمع المدني في باماكو.

وفي ضوء ما تقدم عقد اجتماع رؤساء أركان الدفاع في أبيدجان في ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر للنظر في الطلب من مالي واستعراض الحالة الأمنية بالإضافة إلى الحفاظ على المراحل الثلاث لمفهوم العمليات، أكدت الوثيقة الختامية للاجتماع على النقاط التالية.

ُثانياً، يجب على مالي قبول المرحلة الأولى مع نشر حد ادنى من القوات العسكرية/الشرطة لتأمين المرافق اللوجستية، ويجب على الأفراد المدنيين والعسكريين والشرطة التابعين بعثة القوة الاحتياطية والجماعة الاقتصادية الطلب رسمياً من الحكومة المالية توعية السكان و قوات الدفاع والأمن الماليين لقبول المرحلة الأولى بصيغتها المعدلة، لأنه لا يمكن تنفيذ المراحل الأخرى من دون المرحلة الأولى.

سيتم تخطيط للمرحلة الثالثة شراكة بين مقر القوة الاحتياطية و قوات الدفاع والأمن أماليين. يتطلب هذه المرحلة

قدرا كبيرا من المعدات القتالية، بما في ذلك طائرات مقاتلة لإجراء العمليات. ويمكن الحصول على هذه الأصول من قبل الجماعة الاقتصادية أو الشركاء الأنمائيون.

رابعا، على الجماعة والشركاء الأنمائيين توفير الموارد اللوجستية والمالية اللأزمة للاضطلاع بجميع مراحل العملية.

خامسا، على الجماعة تكثيف الجهود السياسة مع الجزائر وموريتانيا بهدق تأمين دعمهما للعملية.

سادسا، على الجماعة تنظيم اجتماع للتخطيط الاستراتيجي في أقرب وقت ممكن مع الاتحاد الأفريقي بالتشاور مع الشركاء الاستراتيجيين , تحديداً وهم الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والولايات المتحدة.

سابعاً، على السلطات المالية الالتزام بالقرار ٢٠٥٦ (٢٠١٢) القاضي بانسحاب اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية والدولة كلية من الساحة السياسية.

ثامناً، على السلطات المالية تكثيف الجهود من أجل حوار بين الماليين مع المتمردين بتبنى آلية وطنية.

في الختام، بناءعلى ما أسلفت يبدو جلياً أنه بالرغم من أن هنالك بعض التقدم الذي تم إحرازه في الجبهتين السياسية والأمنية هناك تحديات جسيمة ما تزال ماثلة. في ضوء هذه الحالة ، أود أن أشير إلى الاتجاهات التالية التي من المحتمل، إلى حد ما، أن تشكل المناخ الحالي للحالة في مالي.

أولا، ظلت قرارات الجماعة بشأن مالي تلاقي مقاومة عنيفة من قبل العناصى الاكثر تطرفاً من أعضاء اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية والدولة السابقة وأقلية معارضة ممن يسمون بالقوى الوطنية الاجتماعية التي شكلت تحالفاً حول عمر ماريكو والتحالف الوطني من أجل مالي.

ثانيا، أن تلك الحالة تهدد بتقليص فرص إيجاد تفضي إلى انتشار القوة الاحتياطية التابعة للجماعة.

ثالثا، علاوة على ذلك فإنه من الصعب الإيفاء بطلب الإنتشار العسكري للمرحلة الثالثة فحسب لأنه سيكون صعب جداً وليس من الحكمة استراتيجياً انتشار قوات شمال البلد بدون مركز تنسيق في باماكو.

رابعا، يبدو أنه حدث انقسام حاد بين فصيلين من فصائل اللجنة الوطنية لاستعادة الديمقراطية والدولة السابقة واحد بفيادة الرائد أمادو سانوغو والآخر بقيادة أمادو كوناري. تنذر هذه الحالة بوقوع مزيد من الاشتباكات داخل المؤسسسة العسكرية و بتعقيد الانتقال. أعلن الرائد سانوغو دعمة لطلب المساعدة من الجماعة الاقتصادية بينما عارضه الملازم كوناري بشدة.

خامسا، تبقى مسألة القيادة في مالي غير واضحة مما يبعث بإشارات مربكة.

سادسا، تزداد الحالتان الأمنية والإنسانية في شمال مالي سوءا، ولا تزالان تشكلان خطرا كبيرا على السلم والأمن الإقليميين والدوليين.

سابعا، إن الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الوسيط السيد بليز كومباوري رئيس بوركينافاسو مع المتمردين، تعطي نتائج جيدة، ويتعين تشجيعها بشكل أكبر.

ثامنا، في الختام، وكما يعلم المجلس، فإن اجتماع وزراء دفاع ووزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا اليوم في أبيدجان، في إطار مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة، لا يزال جارياً، وسينتهي بعد وقت قصير. والجدير بالملاحظة أن الاجتماع يسعى إلى تأييد القرارات التي اتخذها سابقا اجتماع رؤساء أركان الدفاع. بالإضافة إلى ذلك، يتعين إعادة التأكيد على تلك القرارات، على مستوى رؤساء دول وحكومات الجماعة، والمصادقة عليها من قبل هيئات

الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، قبل أن تعرض على مجلس الأمن.

وأخيرا، تعتزم المفوضية تكثيف الاتصالات مع الدولتين المجاورتين الجزائر وموريتانيا من أجل بناء توافق آراء بشأن نشر قوة لتحقيق الاستقرار في مالي، تقودها الجماعة. تحقيقا لتلك الغاية، ينبغي تنظيم اجتماع تشاوري لفريق الدعم بشأن مالي، تحت الرئاسة المشتركة للجماعة والاتحاد الأفريقي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا حول هذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٤٠.